

قطرات من مداد.. في بحر من دماء!

"الحياد المصري الكامل" صعب لأن أي اضطراب إقليمي ينعكس مباشرة على أمنها القومي
في العالم المعاصر هناك صعوبة "إن لم يكن إستحالة" للانعزالية أو الحياد بسبب التجارة وسلاسل الإمداد والتمويل

ومع استمرار الحاجة إلى الاستقلال الإستراتيجي، من الواضح أن دولاً كثيرة لازالت لا تريد الانحياز الكامل لأي محور . ولا زالت التحديات الحالية للحركة تتمثل في : ضعف التماسك الداخلي ، وتباين مصالح الأعضاء ، مع غياب مشروع موحد واضح ، أي أنها لم تعد "كتلة سياسية صلبة" كما كانت ، ورغم ذلك فلا تزال هناك بعض الفاشدة في الاحتفاظ بإطارها مع حقته ببعض المبادرات الدبلوماسية والقانونية التي تتيح ذلك الإطار (ولو في شكل عددي أقل) ، أن تكون معبرة كمنصة دبلوماسية تتيح تنسيق مواقف الدول النامية ، من أجل تحسين شروط التعامل مع القوى الكبرى ، أو بمعنى آخر أن تصبح سبباً للإستقلال الإستراتيجي، كبدل لفكرة عدم الانحياز، دون التخلي عن اسمها التاريخي، حتى تظل خياراً سياسياً مرناً، يتطور إلى ما يسمى اليوم : "الانخراط الانتقائي" (Selective Engagement) (تحقق التوازن بين القوى) .

وفي تصوري أنه في عالم اليوم، لم تعد الدول تسأل : "هل نتجاز أم لا ؟" بل : كيف نتجاز جزئياً دون أن نفقد استقلالنا ؟ . وهذا هو التطور الحقيقي لفكرة عدم الانحياز في القرن الحادي والعشرين .

القطرة الأخيرة: مصر أولاً .. ومن بعدها الطوفان ! من الحق أن يقال إن دعاوى فكرة الحياد أو الانعزالية تطرح بشكل برجماتي كخيار إستراتيجي للدول الساعية إلى تجنب التورط في صراعات إقليمية ودولية ، غير أن تطبيق هذا النموذج على دولة مثل مصر يثير تساؤلات جوهرية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي، ودورها التاريخي، وتشابك مصالحها الإقليمية والدولية، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى إمكانية تبني مصر لسياسة حياد أو انعزالية، واستكشاف البدائل الواقعية.

فإذا نظرنا إلى محددات الموقع والدور في الحالة المصرية، فلا يمكن إغفال أثر الموقع الجيوسياسي حيث أن مصر تتمتع بموقع فريد يجعلها في قلب التفاعلات الدولية، والإقليمية سواء شابت أم آتت ، فهي تتصرف على قناة السويس، أحد أهم شرايين التجارة العالمية ، كما أنها حلقة وصل جغرافية هامة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كذلك تظل على مقربة لصيقة من بؤر توتر مزمنة (فلسطين، ليبيا، السودان ، البحر الأحمر، والخليج العربي) .

هذا الموقع يجعل "الحياد الكامل" بمفهومه القانوني صعباً، لأن أي اضطراب إقليمي ينعكس مباشرة على الأمن القومي المصري .

وإذا نظرنا إلى مصر المعاصرة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن نجد أن مصر تبنت أدواراً إقليمية نشطة ، ففي عهد جمال عبد الناصر، كانت مصر محوراً لحركة حركة عدم الانحياز ، وداعمة لحركات التحرر من الإستعمار ، كما أنها انخرطت في صراعات كبرى مثل حرب ١٩٦٧، وحرب الإستنزاف ، وحرب ١٩٧٣ .

وهذا الإرث يجعل من الصعب عليها التحول إلى دولة "محايدة" بالمعنى التقليدي .

أن مصر لا تستطيع اتخاذ الحياد الكلاسيكي (النموذج السويسري) ، لأنه يقوم على عزلة جغرافية نسبية ، وقبول دولي يعيدها ، وعدم الانخراط في صراعات إقليمية مباشرة . أما في الحالة المصرية فإن الجغرافيا مفتوحة وليست عازلة ، والبيئات قريبة ومباشرة ، كما أن هناك التزامات أمنية وسياسية متعددة تتعلّقها مصر وفقاً لمفهومها في الأمن القومي ... أي أن الحياد الكلاسيكي غير قابل للتطبيق .

ومن الناحية الأخرى ، فإن الحياد القانوني وفق اتفاقيات لاهاي، والذي يمكن للدول قانوناً من الامتناع عن المشاركة في النزاعات ، ويحظر على الدول الأخرى إنتهاك ذلك الحياد ، يصعب تحقيقه في حالة مصر ، حتى ولو اقتضت الظروف من مصر اللجوء إليه ، لأنه باختصار محض طرف من منظومة الأمم المتحدة ، وتشارك في عمليات حفظ السلام وترتبط باتفاقيات أمنية إقليمية ... أي أن الحياد القانوني الكامل غير عملي، لكن يمكن تطبيق حياد جزئي وفقاً لظروف محددة تتبع ذلك .

أن ما تلقيه مصر عملياً هو أنها بدلاً من الحياد أو الانعزالية، تتبع مصر فيما يبدو نموذجاً يمكن تسميته: "الإشتباك الانتقائي" Selective Engagement يقوم على تجنب التورط العسكري المباشر إلا عند الضرورة ، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع قوى دولية متعددة ، ومحاولة لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية ، والوساطة في القضية الفلسطينية ، وبذل جهود دبلوماسية في إدارة التوازن بين الولايات المتحدة وروسيا والصين ، والإشتباك المحدود في أزمت مثل ليبيا والسودان ، وهو نموذج يقترب من روح حركة عدم الانحياز ولكن بصيغة أكثر برامجية، أي أنه ينعى ملاحظة أن هذا الإختيار يواجه بصعوبات عديدة ، متعددة ، على المستوى الدولي ، بتزايد الإستقطاب بين القوى الكبرى ، وقد يصعب دائماً الحفاظ على توازن دائم بينهما ، وعلى المستوى الإقليمي تفرض تحديات الإرهاب ، والنزاعات الحدودية ، وأمن البحر الأحمر ، ومسئوليات مصر تجاه أمن الإقليم وعلى القلب منه الأمن العربي في مواجهة تصاعد العدوان الصهيوني ، فضلاً عن أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يفرض الترابط مع الاقتصاد العالمي ، والحاجة للاستثمارات والتحالفت .

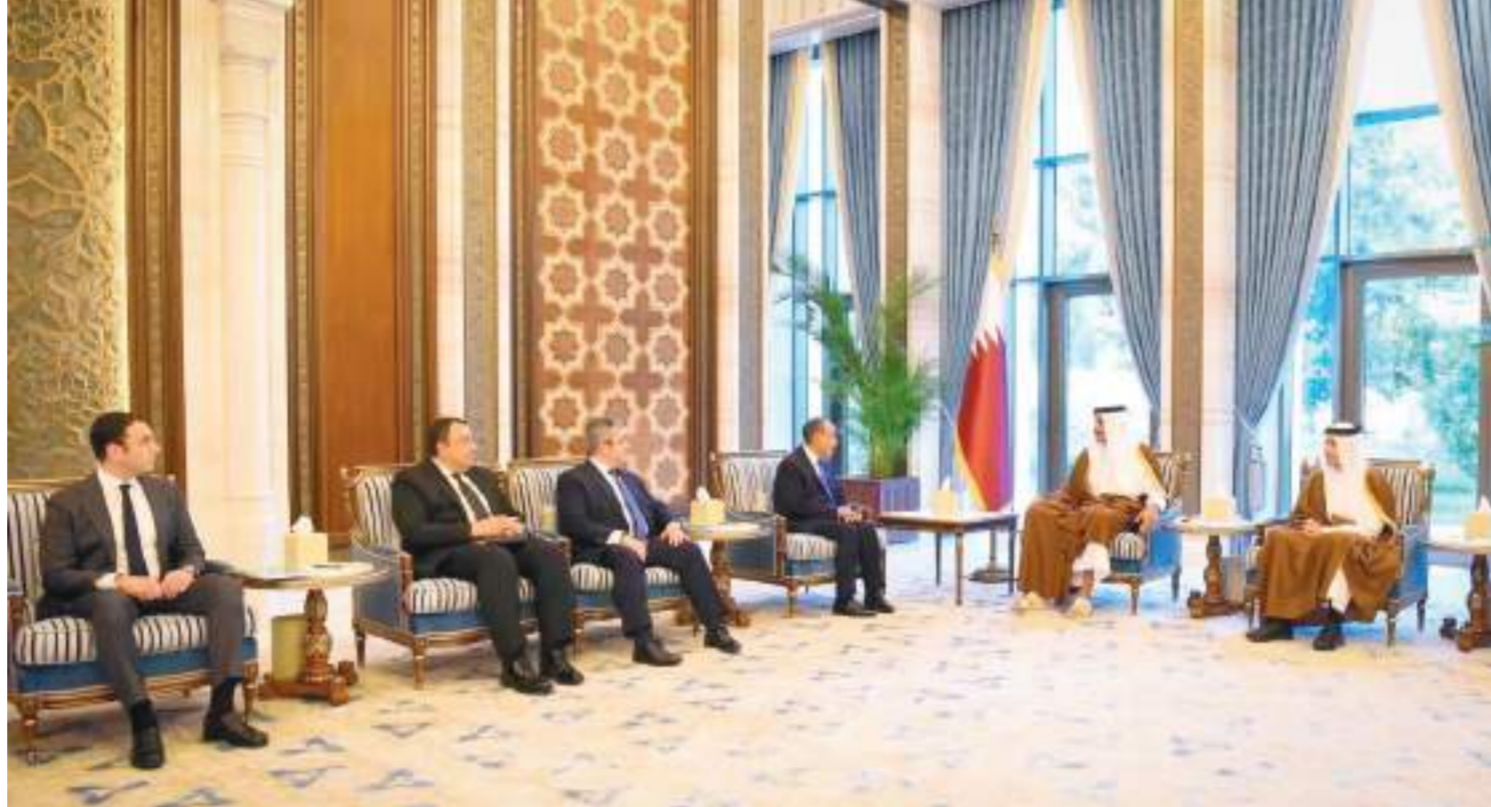
وبما السؤال الذي يلح في طلب الإجابة ، وفي حالة مصر على وجه الخصوص ، وفي ظل دعوات "مصر أولاً" المتزايدة ، على الأخص ... هل لا تزال حركة عدم الانحياز ذات جدوى؟ بعد نهاية الحرب الباردة ، انتهت الثنائية القطبية (أمريكا-الاتحاد السوفيتي)، مما أدى إلى تراجع الدور التقليدي للحركة ، بل وفقدان "العدو" المحور المقابل الذي كانت تتوازن معه . وقد عجزت الحركة أن تطور نفسها كي تتواءم مع المتغيرات الدولية المستجدة ، أو لإيضاح "عدم إحتياز لمن أو ضد من ؟" رغم استمرار أحوال عدم المساواة الدولية ، واستمرار بحث دول الجنوب عن صوت جماعي يمثل مصالحها .

ذلك رغمًا مع عودة أشكال أخرى للتنافس الدولي ، والذي عاد عاد بشكل مختلف (أمريكا-الصين مثلاً) ، وربما السؤال الذي يلح في طلب الإجابة ، وفي حالة مصر على وجه الخصوص ، وفي ظل دعوات "مصر أولاً" المتزايدة ، على الأخص ... هل لا تزال حركة عدم الانحياز ذات جدوى؟ بعد نهاية الحرب الباردة ، انتهت الثنائية القطبية (أمريكا-الاتحاد السوفيتي)، مما أدى إلى تراجع الدور التقليدي للحركة ، بل وفقدان "العدو" المحور المقابل الذي كانت تتوازن معه . وقد عجزت الحركة أن تطور نفسها كي تتواءم مع المتغيرات الدولية المستجدة ، أو لإيضاح "عدم إحتياز لمن أو ضد من ؟" رغم استمرار أحوال عدم المساواة الدولية ، واستمرار بحث دول الجنوب عن صوت جماعي يمثل مصالحها .

ذلك رغمًا مع عودة أشكال أخرى للتنافس الدولي ، والذي عاد عاد بشكل مختلف (أمريكا-الصين مثلاً) ، وربما السؤال الذي يلح في طلب الإجابة ، وفي حالة مصر على وجه الخصوص ، وفي ظل دعوات "مصر أولاً" المتزايدة ، على الأخص ... هل لا تزال حركة عدم الانحياز ذات جدوى؟ بعد نهاية الحرب الباردة ، انتهت الثنائية القطبية (أمريكا-الاتحاد السوفيتي)، مما أدى إلى تراجع الدور التقليدي للحركة ، بل وفقدان "العدو" المحور المقابل الذي كانت تتوازن معه . وقد عجزت الحركة أن تطور نفسها كي تتواءم مع المتغيرات الدولية المستجدة ، أو لإيضاح "عدم إحتياز لمن أو ضد من ؟" رغم استمرار أحوال عدم المساواة الدولية ، واستمرار بحث دول الجنوب عن صوت جماعي يمثل مصالحها .

ذلك رغمًا مع عودة أشكال أخرى للتنافس الدولي ، والذي عاد عاد بشكل مختلف (أمريكا-الصين مثلاً) ، وربما السؤال الذي يلح في طلب الإجابة ، وفي حالة مصر على وجه الخصوص ، وفي ظل دعوات "مصر أولاً" المتزايدة ، على الأخص ... هل لا تزال حركة عدم الانحياز ذات جدوى؟ بعد نهاية الحرب الباردة ، انتهت الثنائية القطبية (أمريكا-الاتحاد السوفيتي)، مما أدى إلى تراجع الدور التقليدي للحركة ، بل وفقدان "العدو" المحور المقابل الذي كانت تتوازن معه . وقد عجزت الحركة أن تطور نفسها كي تتواءم مع المتغيرات الدولية المستجدة ، أو لإيضاح "عدم إحتياز لمن أو ضد من ؟" رغم استمرار أحوال عدم المساواة الدولية ، واستمرار بحث دول الجنوب عن صوت جماعي يمثل مصالحها .

ذلك رغمًا مع عودة أشكال أخرى للتنافس الدولي ، والذي عاد عاد بشكل مختلف (أمريكا-الصين مثلاً) ، وربما السؤال الذي يلح في طلب الإجابة ، وفي حالة مصر على وجه الخصوص ، وفي ظل دعوات "مصر أولاً" المتزايدة ، على الأخص ... هل لا تزال حركة عدم الانحياز ذات جدوى؟ بعد نهاية الحرب الباردة ، انتهت الثنائية القطبية (أمريكا-الاتحاد السوفيتي)، مما أدى إلى تراجع الدور التقليدي للحركة ، بل وفقدان "العدو" المحور المقابل الذي كانت تتوازن معه . وقد عجزت الحركة أن تطور نفسها كي تتواءم مع المتغيرات الدولية المستجدة ، أو لإيضاح "عدم إحتياز لمن أو ضد من ؟" رغم استمرار أحوال عدم المساواة الدولية ، واستمرار بحث دول الجنوب عن صوت جماعي يمثل مصالحها .



وزير الخارجية المصري مجتمعاً مع أمير قطر ووزير خارجيتها بالدوحة أثناء جولة خليجية في مارس ٢٦

"نعم .. لمصر أولاً ، إذا كان ذلك مفهومًا في إطار إستراتيجي يحمي مكانتها ودورها في الإقليم، دون تورط سابق لأوانه أو غير محسوب في تكاليفه" ، و "لا .. لانعزال ، يهدد بالفعل الأمن القومي المصري



ولي العهد السعودي يستقبل الرئيس المصري في زيارة دعم وتضامن وسط حرب إيران

يحكم سلوك الدولة في زمن الحرب ، وكذلك سلوك باقي الدول المتحاربة حيالها ، ويستند إطارها القانوني على اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ و قواعد القانون الدولي الإنساني ، وأيضاً ميثاق الأمم المتحدة (وإن كان بشكل غير مباشر وفي ظل قيود معينة) . وهذا "الحياد" القانوني ، ملزم قانونياً ، ويُطبق أساساً في حالة نزاع مسلح قائم ، ويتضمن حقوقاً وواجبات واضحة ، ومن أهم التزامات الدولة التي تعلن حيادها بشكل قانوني ملزم هي : عدم المشاركة في الحرب ، عدم دعم أي طرف عسكرياً ، منع استخدام أراضيها لأغراض عسكرية (والمثال البارز هو حالة سويسرا) .

أما عدم الانحياز (Non-Alignment) فهو ليس وضعاً قانونياً ، وإنما موقف سياسي يهدف إلى تجنب الانضمام إلى معار أو تحالفات كبرى، وهو اتجاه نشأ خلال الحرب الباردة ، تأسس رسمياً عبر حركة عدم الانحياز، وكانت مصر بقيادة عبد الناصر أبرز قادة هذه الحركة ، ومعه الزعيم الهندي جواهر ل نهرو، ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو . وهكذا كان "عدم الانحياز" في مفهومه الحقيقي غير ملزم قانونياً ، ويُطبق في زمن السلم والحرب، وبالتالي كان مرناً وقابل للتكيف .

ولقد كان مفهومًا أن دول الحركة تستطيع أن تعقد تحالفات ، وتتدخل سياسياً بل وحتى عسكرياً ، ولكنها في كل الأحوال تحفظ بإستقلال قرارها وهو ما يعني أن عدم الانحياز هو



هجمات إيرانية عشوائية على دول الخليج

تتفاقم

مشكلة الدولة الوطنية الحديثة في الشرق الأوسط، بشكل يؤدي إلى هشاشة النظام الإقليمي في المنطقة بحيث تصبح أقل استقراراً لأن بعض الدول ليست "حالة متكاملة سيادياً" سواء في البعد السياسي أو الاجتماعي، مع وجود استثناءات نسبية، حيث نجد أن هناك دول أكثر تماسكاً نسبياً (مثل مصر، الأردن، دول الخليج بدرجات مختلفة)، لكنها مع ذلك ليست بمعزل عن التفاعلات الإقليمية.

ولعل السؤال حول مصير نموذج "الدولة الوطنية" يستحق الطرح في ظل أنه أصبح مؤخراً سؤالاً مركزياً في علم السياسة الحديث.

ويمكن القول بشكل مختصر أن الدولة الوطنية لن تختفي لأنها هي الوحدة الأساسية في النظام الدولي، حيث أن الأمم المتحدة مثلاً تقوم على أساسها (إتفاق تعددي بين دول) ، كما أن الاقتصاد والقانون الدولي يعتمدان عليها، إذن لا يوجد بديل جاهز يحل محلها عالمياً لكن شكلها قد يتغير (وهذا مهم جداً) ، أي أن الدولة الوطنية لا تختفي، لكنها تُعاد صياغتها من الداخل، من حالة سيادة مطلقة إلى حالة سيادة "مقيدة"، باثر الموعلة، وتداخل الاقتصاد العالمي، والتدخلات الإقليمية.

وفي إطار التحولات المعاصرة، يمكن ملاحظة إتجاه الدول للتحول من هوية واحدة مسيطرة إلى هويات متعددة، أي إدارة التتوول بدل إدارتها، مع القبول بالهويات الفرعية داخل إطار الدولة.

ولكن لا يمكن إغفال توجه متزايد شهده الربع الأول من الألفية الثالثة، وذلك ببروز "الهويات ما فوق الوطنية" مثل الدين (بمذاهبه المختلفة، وعلى هامش التيار اليميني المتصاعد)، وكذلك باثر العوامل الاقتصادية، وخاصة التكامل الإقليمي (شرق وغرب وجنوب إفريقيا .. إلخ)، والبنين إقليمياً (البركس) ، فضلاً عن التحالفات الجيوسياسية.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في إطار المساجلات التي أشرنا إليها في بداية هذه السلسلة من المقالات هو: "هل يمكن أن تحل أيديولوجية جديدة مكان الدولة الوطنية في الشرق الأوسط؟"

هناك تقريباً ثلاث احتمالات نظرياً، الاحتمال الأول: "قومية عربية أوسع من إطار الدولة الوطنية الناصري"، وقد كانت هناك محاولات تاريخية سعت إليها التجربة الناصرية، وكذلك حرب البعث في سوريا والعراق، لكنها في النهاية اصطدمت بتعدد المصالح القطرية، بما قاد لإستنتاج أن هذا الاحتمال لم ينجح في تقديم القومية العربية كنظام دولة بديل .

الاحتمال الثاني: "خلق أطر دينية عابرة للدول" (فكرة الخلافة الإسلامية مثلاً)، وهي تطرح فكرة وحدة أوسع، لكنها في الشرق الأوسط تصطدم بتعدد مذاهب ومذاهب وسياسي معقد .

الاحتمال الثالث: تكامل إقليمي مرّن" وربما هو الاحتمال الأكثر واقعية، حيث يضمن بقاء الدول الوطنية مع زيادة التعاون (اقتصاد/طاقة/أمن)، وهو ما يشبه نموذج الاتحاد الأوروبي بشكل جزئي.

نخلص مما تقدم إلى أن مصر - رغم كل شيء - تمثل دولة وطنية مستقرة نسبياً، ذات جذور تاريخية عميقة، لكنها في نفس الوقت تواجه تحديات إدارة أكثر من تحدي وجود، أما إقليم الشرق الأوسط فإنه يعاني من فجوة بين حالة الدولة ك "حدود" ، والدولة ك "هوية إجتماعية متماسكة".

وهكذا يمكن أن نرى أن المستقبل يحمل دلائل قوية على إستمرار "الدولة الوطنية"، لكنها ستتوول من شكل "الشرق المنغلقة" إلى "إطار مرّن متعدد الطبقات" .

وإذا سلمنا بهذه النتيجة، فإننا نستبعد بالضرورة فكرة "الدولة فوق الدول" في إقليم الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت لا تبدو فكرة "العزلة السعيدة" مغرية في الحالة المصرية، وهو ما نأمل مناقشته فيما تبقى من سلسلة هذا المقالات .

هل يمكن أن تعزل مصر نفسها؟

تصور أننا وبعد تقاطع المداد السابقة ، تقرب من تخوم "الشعار" / السياسة / الإستراتيجية التي تبنتها فكرة "مصر أولاً" ، بعد أن تناولنا سابقاً مقدمات نظرية حول فكرة "الدولة الوطنية"، وأبجرتنا بعض الشئ في المياه الضحلة التي تحيط بهذه الفكرة في الشرق الأوسط ، وكيف أن مصر لها وضعها الخاص في هذا الإطار ..

في هذه الحلقة ، أو نقطة المداد ، سوف نسعى لتوضيح فلسفة العزلة "على المستوى الدولي، وبخاصةً ضمن السياسة والقانونية والتاريخية، كي نبحث فيما بعد مدى إمكانية تطبيق ذلك في الحالة المصرية .

إن فكرة الانعزالية أو الحياد تهدف في الأساس إلى تقادي التورط في صراعات دولية، وهي تبدو جذابة نظرياً، لكنها في الواقع أكثر تعقيداً بكثير مما يبدو في الظاهر. وسوف نأمرنا تفكيكها عبر ثلاث زوايا: من زاوية التجارب التاريخية (أمريكا وسويسرا)، ومن زاوية موقف القانون الدولي، ثم من زاوية مدى قابليتها للتطبيق اليوم.

المفهوم العلم للانعزالية يتمثل في كونها توجه سياسي يقوم على تقليل التدخل في شؤون الدول الأخرى وتجنب التحالفات العسكرية ، والتركيز على الداخل سواء من زاوية الاقتصاد ، أو سلامة المجتمع ، وتحقيق الاستقرار، لكنها في التاريخ السياسي ليست دائماً عزلة كاملة، بل غالباً انتقائية .

إذا نظرنا مثلاً إلى التجربة الأمريكية، نجد أنه منذ جورج واشنطن، كانت هناك نغمة تصبغت بتجنب "التحالفت الدائمة"، ثم جاء مبدأ مونرو (١٨٢٣) كي يكرس رفض التدخل الأوروبي في الأمريكيتين مقابل عدم تدخل أمريكا في أوروبا.. ولكن ذلك لم يمنع من تورط أمريكا في الحرب العالمية الأولى ضد رغبة نسبية لا يستهان بها من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بذل الرئيس الأمريكي آنذاك "درو ويلسون" جهوداً جباراً ليؤمن موافقة الشعب على دخول هذه الحرب، ولذلك نلاحظ أنه بعد انتهاء الحرب بإنتصار الحلفاء بقيادة أمريكا، عادت أمريكا إلى سياسة انعزالية نسبياً، ليس هذا فحسب، بل أنها رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم التي كانت من بين أفكار الرئيس ويلسون.

لكن هذا الميل الانعزالي لم يحل دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقد وجد الرئيس الأمريكي روزفلت أنه لا مفر من مشاركة أمريكا في تلك الحرب لحماية مصالحها العالمية، في وجه مقاومة داخلية شديدة، ولكن هجوم بيرل هاربور الياباني أجبر أمريكا على الدخول .

وقد أدى ذلك إلى تحول إستراتيجي هام في الفكر الأمريكي منذ ١٩٤٥، حيث أصبحت أمريكا قوة دولية متخرطة (نانو)، قواعد عسكرية، تدخلات) ، وقد تعدد الانعزالية خياراً عملياً لقوة عظمى.

نستخلص من ذلك فيما يتعلق بتجربة أمريكا في "العزلة المعتمة" التي كانت تتمتع بها ، أنها أدركت أن الانعزالية قد توخر التورط، لكنها لا تمتنع، خاصة إذا كانت الدولة ذات مصالح عالمية.

وإذا نظرنا إلى نموذج الحياد الذي عبرت عنه سويسرا أفضل تعبير، حيث أنه "حياد قانوني" تم تكريسه رسمياً في مؤتمر فيينا، وهكذا لم تشارك سويسرا في أي حرب عالمية، ويبدو أن هذا النموذج قد نجح لإستناد سويسرا إلى موقع جغرافي محصّن (جبال الألبس) ، وقوة دفاعية داخلية قوية، واقتصاد مالي/مصرفي يخدم الجميع على طرفي الحرب، وقبول دولي

بقلم: معصوم مرزوق

مساعد وزير الخارجية الأسبق

واسع بعياها.

إلا أنه ينبغي مع ذلك ملاحظة أن سويسرا لم تكن "منعزلة" بشكل كامل عن المحيط الدولي، فهي مثلاً عضو في الأمم المتحدة منذ ٢٠٠٢ ، كما أنها تشارك في فرض عقوبات أحياناً (مثلاً ضد روسيا) ، وهي على كل حال متأثر اقتصادياً وسياسياً بما يجري عالمياً .

وهكذا يمكن القول، على ضوء التجربة السويسرية أن الحياد ممكن، لكنه نشط ومشروط وليس انسحاباً من العالم . وفيما يتعلق بموقف القانون الدولي من الحياد، فإنه يعترف بالحياد، لكن بشرط:

• الدولة المحايدة تلتزم بعدم المشاركة في النزاعات المسلحة .

• لا تسمح تحت أي ظرف باستخدام أراضيها لأغراض عسكرية

وقد نظمت اتفاقيات لاهاي نظمت حقوق وواجبات الدول المحايدة.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن فكرة "الحياد" في الفقه القانوني الدولي الحديث، أصبحت تضع ليعض القيود الحديثة فعلى سبيل المثال يفرض ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء (بدون إستثناء) وفي مجال الدفاع الجماعي، التزامات جماعية (مثل عقوبات، والمشاركة في عمليات حفظ سلام التي تطورت في الحالات التي تخضع للقانون الدولي الإنساني لتصل إلى حد "فرض السلام" ، وهكذا قد يصعب البقاء "محايداً تماماً" في الوقت الحالي .

ومن جماع ما تقدم يمكن التوصل إلى صعوبة / إن لم يكن إستحالة / الانعزالية أو الحياد في العالم المعاصر، لأن أوضاع العولة تُعَدِّد الانعزال، فضلاً عن أن الاقتصاد العالمي مترابط بشكل لا يسمح لأحد بالانعزال عن سلاسل الإمداد، الطاقة والتكنولوجيا، فلا توجد دولة "منفصلة" بالكامل، خاصة وأن الأمن لم يعد محلياً، سواء في مواجهة الإرهاب العابرة للحدود، أو في مجال الأمن السيبراني، بل أن النزاعات الإقليمية صارت كلها تتجاوز الحدود .

لذلك نجد أنه حتى الدول المحايدة متخرطة، كما رأينا مؤخراً أن السويد وهولندا تغلختا عن الحياد وانضمتا إلى حلف الناتو بسبب التهديدات الأمنية.

أي أن الانعزالية الكاملة غير واقعية في العصر الحديث، وإن كان الحياد لا يزال ممكناً، إلا أنه يحتاج لتوافر قوة داتية (اقتصادية وعسكرية)، فضلاً عن قبول دولي، وإدارة ذكية للعلاقات الخارجية.

فهل تملك مصر في ظل الظروف الموضوعية حولها في الإقليم، وفروض موقعها الجغرافي ألا تدخل في الصراعات المحيطة بها، وأن تحافظ على استقلال القرار، ومع ذلك تحافظ على بناء شبكة علاقات متوازنة؟

هل يمكن لدولة إقليمية في الشرق الأوسط (مثل مصر) أن تبني حياداً شبيهاً بسويسرا، أم أن موقعها الجغرافي والسياسي يفرض عليها دوراً أكثر انخراطاً؟

القطرة السادسة: عدم الانحياز ، والحياد في إطار العزلة؟ لا يمكن إكمال بحث "الحالة المصرية" من زاوية الدعوات إلى إنعزالها، دون أن نعرض بشكل مناسب لعلاقة فكرة الحياد و "عدم الانحياز" بذلك ، الأخذاً في الإعتبار أن مصر من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز .

الحياد القانوني (Neutrality) هو وضع قانوني منظم